اقتصاد

فضلية: على خلفية أخطاء في تداول صفقات بنك سورية والخليج

«هيئة الأسواق المالية» تفرض عقوبات بحق شركتي وساطة و٣ وسطاء

الوطن

أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية أمس أربعة قرارات عقوبة وغرامات وإنذارات بحق شركتي وساطة مالية وثلاثة وسطاء، لمخالفة الأنظمة والأحكام والقوانين.

وبحسب القرارات التي نشرتها الهيئة على موقعها الإلكتروني، واطلعت عليها «الوطن»، فقد فرضت عقوبة الوقف عن العمل على شركة شام كابيتل لمدة ١٥ يوماً، لمخالفتها أحكام نظام ترخيص شركات الخدمات والوساطة المالية، وقواعد ممارستها لأعمالها، وقواعد السلوك المهني لموظفي الهيئة ولشركات الوساطة المرخصة، إضافة لغرامة مالية قيمتها مليون ليرة سورية.

وتم فرض عقوبة الإنذار على وسيطين في الشركة نفسها، هما (إ.م) و(ن.ن)، وذلك لمخالفتهما نظام التعامل بين الوسطاء وعملائهم، ونظام قواعد السلوك المهني لموظفي الهيئة وشركات الوساطة.

كذلك الأمر، فرضت عقوبة الغرامة المالية بقيمة ٥٠٠ ألف ليرة بحق شركة ضمان الشام للوساطة المالية، لمخالفتها أحكام نظام التعامل بين الوسطاء وعملائهم، إضافة لعقوبة الإنذار بحق الوسيط المعتمد من الشركة (ع.م)، أيضاً، لمخالفته نظام التعامل بين الوسطاء وعملائهم، ونظام قواعد السلوك المهني لموظفي الهيئة وشركات الوساطة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس مجلس مفوضي الهيئة عابد فضلية أن العقوبات جاءت على خلفية نتائج تقرير لجنة التحقيق التي شكلت جراء الخطأ الذي حدث بالتداول على أسهم بنك سورية والخليج، وحدوث بعض المخالفات للتشريعات ارتكبتها شركات الوساطة وموظفوها، لجهة أخطاء بتنفيذ أوامر الشراء، وهذه الأخطاء لاقت العديد من الشكاوى، وبناء عليه تم تشكيل لجنة تحقيق لمسنا خلالها العديد من الأخطاء، ولو أنها ليست إجرائية، لكنها كانت عبارة عن مخالفات في آلية التداول الداخلي، وتنفيذ أوامر الشراء.

وبيّن فضلية أنه بناءً على تقرير إحدى اللجان في السوق قرر مجلس المفوضين بتوجيه العقوبات لتلك الشركات والتي تم إيقاف نشاط أحدها لمدة محددة وتوجيه الإنذارات والغرامات المالية جراء الأخطاء التي كان من الممكن أن تسبب مشكلة لأنظمة وتعليمات الهيئة والسوق.

كما فرضت عقوبة الإنذار بحق شركة المركز المالي الدولي للوساطة والخدمات المالية لعدم التزامها بتعليمات وتوجيهات هيئة الأوراق والأسواق المالية، وحسبما أوضح فضلية، لأمر متعلق بآلية تسجيل طلبات الشراء.

الحكومة تقرر تمويل مشروعاتها عبر طرح سندات وأذونات الخزينة

رئيس مجلس الوزراء يطلب تشديد ضوابط عمل شركات الصرافة وحركة الحوالات

هناء غانم

مراجعة شاملة قامت بها الحكومة في جلستها الأسبوعية أمس للمحاور الأساسية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في المجالات المالية والنقدية والتجارية، وعلى مختلف مستويات السياسة المحلية أو الخارجية، وذلك ضمن متابعته الدورية للواقع الاقتصادي وانعكاسه على الوضع المعيشي للمواطنين.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تمت مناقشة دور كل وزارة بدعم السياسة المالية والاقتصادية والنقدية والجهود المبذولة لتحصين الليرة السورية وتحقيق استقرار مقبول في سعر الصرف بالتكامل والتنسيق مع مختلف الفعاليات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مصرف سورية المركزي الاستمرار في التنسيق مع الجهات الحكومية لتوفير متطلبات استقرار سعر الصرف، وتشديد ضوابط عمل شركات الصرافة، وحركة الحوالات الداخلية والخارجية، مع ضرورة تحريك ودائع المصارف العامة نحو التنمية، واعتماد إجراءات تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص للمساهمة بشكل فاعل في الإنتاج.

وكلف المجلس وزارة الاقتصاد إعداد دراسة لتقديم دعم مباشر لاستيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل المنشآت الصناعية الخاصة، ومراجعة إجازات الاستيراد بما يخدم أولويات التنمية، وتم الطلب من وزارة التجارة الداخلية وضع آلية لتتبع برنامج تمويل المستوردات وتوظيفه ليكون داعماً حقيقياً للاقتصاد الوطني.

وطلب المجلس من وزارتي الزراعة والصناعة التوسع بالمنتجات التصديرية وتأمين متطلباتها للوصول إلى أسواق خارجية جديدة، وقرر المجلس تمويل مشروعات الدولة الاستثمارية والحيوية الاقتصادية والخدمية من خلال طرح سندات وأذونات خزينة عامة.

وجدد المجلس التأكيد على تكثيف الجهود لتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجاته واستكمال إنجاز المشروعات الإستراتيجية والاستمرار بإحلال المنتجات المحلية وتوسيع انتشار المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومعالجة التهرب الضريبي والتأميني والجمركي.

هذا وطلب المجلس من لجنة التنمية البشرية الإسراع بإنجاز قاعدة بيانات لعدد العاملين في الدولة على مستوى الوزارات، والمؤسسات التي تعاني نقصاً في اليد العاملة لرفدها بالكوادر اللازمة.

ودرس المجلس مشروع قانون بإضافة فقرة إلى المادة /٣٨/ من قانون المعاشات العسكرية تتعلق بحساب نسبة معلولية أو عجز العسكريين الذين يتعرضون لإصابات متعددة من خلال حساب القدرة الإجمالية، واتباع آلية الحساب نفسها لكل إصابة إضافية علماً أن حساب نسبة العجز حالياً تتم عن الإصابة الأشد فقط.

وفي تصريح للصحفيين، نقله البيان، أوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أن مجلس الوزراء قام بإجراء مراجعة شاملة للمحاور الأساسية كافة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية بمجالاتها المالية والنقدية والتجارية كافة، سواء على المستوى المحلي أم على مستوى السياسة الخارجية، مشيراً إلى أن هذه المراجعة تعد جزءاً من دراسة كاملة للواقع الاقتصادي والمعيشي بشكل عام، كما تمت مناقشة الأدوار كافة المنوطة بجميع الوزارات كل حسب موقعه، فيما يتعلق بعلاقاتها بالسياسات الاقتصادية والإجراءات المتخذة وسير العمل في هذه الإجراءات، وأيضاً الخطة المقبلة ضمن الفترة الزمنية، القريبة والبعيدة، وتحقيق الانسجام والتناغم والتفاعل الكامل بين السياسيات المالية مع السياسات النقدية والتجارة الخارجية بما يدعم الاقتصاد الوطني وانعكاساته على جميع الأحوال المعيشية للمواطن ويلبي احتياجاته.

من جانبه، أوضح حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول أن مجلس الوزراء ناقش الجهود المبذولة من مصرف سورية المركزي وأعضاء الفريق الحكومي لدعم الليرة السورية وتحقيق استقرار سعر الصرف على المدى المتوسط والطويل، مشيراً إلى أن الخطة تطرقت إلى الإجراءات المطلوبة من الجهات الحكومية بهدف دعم الليرة السورية وضمان احتياجات الاقتصاد الوطني، والوصول إلى مستوى مقبول من الاستقرار سواء بأسعار الخدمات والسلع، أم ما يتعلق بتأمين مدخلات العملية الإنتاجية، إضافة إلى التطرق لمبادرة قطاع الأعمال، بما يخص مضمون الآلية وكيفية مساهمة رجال الأعمال والفعاليات الاقتصادية من مصدرين وتجار وصناعيين ومستوردين في هذه المبادرة، للوصول إلى مستوى مقبول لسعر الصرف بما يساهم في تعزيز العملية الإنتاجية وتأمين احتياجات المواطن بالدرجة الأولى.

وبيّن أنه تمت مناقشة حزمة الإجراءات المطلوبة من الجهات الحكومية في دعم مبادرة قطاع الأعمال في مجال السياسة النقدية والصناعية والتجارية والمالية، التي تساهم بخلق بيئة محفزة لممارسة نشاط اقتصادي وتمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة الحرب الاقتصادية والتحديات المفروضة عليه.

- دعم مباشر لاستيراد المواد الأولية للصناعة ومراجعة إجازات الاستيراد
- إجراءات حكومية مطلوبة لدعم مبادرة قطاع الأعمال

إيداع مبالغ بالدولار بحسب قدرة كل مساهم بسعر تدخلي يحدد كل يوم لخفض سعر صرف

الأيتوني لـ«الوطن»: لم يتم الإعلان عن أي مبالغ وتوقع وصول الدولار إلى ٥٠٠ ليرة

الوطن

يعد اجتماع حاكم مصرف سورية المركزي بعدد من رجال الأعمال والتجار والصناعيين أمس الأول؛ خطوة أولى، باتجاه تفعيل مبادرة القطاع الخاص بدعم الليرة السورية، إذ عرض الحاكم للحاضرين ما ينبغي فعله لتحقيق الهدف من المبادرة، وبدورهم، طلب الحاضرون تسهيلات، وخاصة مصرفية، لتفعيل المبادرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها مروة الأيتوني أن تفاصيل الاجتماع والمبادرة يُعنى بها رؤساء الاتحادات، «لكن بالمختصر، فإن هذه المبادرة الوطنية تبدأ من قيمة المئة دولار التي يملكها أي مواطن وتنتهي بأصحاب الأعمال»، مشيرةً إلى أن الهدف منها «رفد احتياطي المركزي ليستقر سعر الصرف وتهبط موجات الارتفاع التي لا مبرر لها».

كذلك أوضحت الأيتوني أن هذه المبادرة «لا تعتبر مزاداً أو تبرعاً»، وعن تفاصيل اجتماع حاكم المركزي مع قطاع الأعمال يوم أمس بينت الأيتوني أن رجل الأعمال سامر الفوز أعلن تقديمه ١٠ ملايين دولار من شركة أمان القابضة، على حين لم يمانع أحد تقديم المبالغ للمبادرة، لكن بقية المبالغ لم يتم الإعلان عنها.

وعن نتائج المبادرة أبدت الأيتوني تفاؤلها بظهور النتائج خلال أسبوع، وهبوط سعر صرف الدولار مقابل الليرة لحدوده الطبيعية السابقة أي قرب ٥٠٠ ليرة.

ورشحت معلومات لـ«الوطن» من بعض من حضر الاجتماع، بأنه طلب ممن حضروا إعلام التجار من معارفهم وأقاربهم للمشاركة في المبادرة، على حين تحدث بعض رجال الأعمال المعروفين عن المعوقات التي تعترض قطاع الأعمال، لجهة الضرائب والرسوم والإجراءات المختلفة، على حين شدّد حاكم مصرف سورية المركزي على موضوع التهريب وضرورة الحدّ منه، نظراً لكونه يشكل عاملاً حاسماً في استقرار سعر الصرف.

وكان متوقعاً أن يبدأ الإعلان عن قيم التدخل من التجار تباعاً، إلا أن أحداً لم يصرح عن مبالغه، لكن الجميع كان مع المبادرة، وأبدى الموافقة والاستعداد للتحرك كما يجب، بهدف إيصال سعر الصرف إلى مستويات بين ٤٥٠ و٥٠٠ ليرة.

بعض رجال الأعمال الذين تواصلت معهم «الوطن» نفوا ما تم تداوله على بعض المواقع الإعلامية بوصول الأرقام التي طرحت في إطار المبادرة حتى ٥٠٠ مليون دولار، وأرجعوا ذلك لعدم ذكر أي أرقام ضمن الجلسة المغلقة التي ضمت قطاع الأعمال، وبين بعضهم أن الموضوع حساس جداً، حيث إنه لا يمكن التصريح عن التفاصيل والأرقام لحمايتها من التسريب، وبالتالي استغلالها من المضاربين، للتلاعب بسعر الدولار وضرب المبادرة، وطلبوا التروي قليلاً ريثما تبدأ نتائج المبادرة تظهر على الأرض، فيصار بعدها إلى التصريح بشكل مفصل.

هذا وكان المكتب الإعلامي لغرفة تجارة دمشق قد نشر على صفحة الغرفة عبر «فيسبوك» أن إجراءات على أرض الواقع اتخذها اتحادا غرف التجارة والصناعة للوقوف إلى جانب الليرة السورية، وأنه أجمع كل من حضر اجتماع المبادرة بوضع مبالغ مالية بالدولار كل حسب قدرته، على أن يتم دفع المبالغ تباعاً وبسعر تدخلي يحدد كل يوم بهدف خفض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، الذي ارتفع بشكل غير مقبول وأدى إلى رفع أسعار السلع في السوق السورية.

عجان لـ«الوطن»:

رفع طاقة الشيخ نجار الإنتاجية من ٢٥ إلى ٧٥ بالمئة والاستثمار ٨ مليارات ليرة في ٢٠١٩

الوطن

صرح مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية في محافظة حلب حازم عجان لـ«الوطن» بأنه تم رفع الطاقة الإنتاجية للمنشآت العاملة في المدينة من ٢٥٪ إلى ٧٥٪، مع دخول منشآت جديدة في الإنتاج، بلغت بمجملها ٥٨٠ منشأة، بعد أن كانت ٣١٨ بداية عام ٢٠١٧، أما المنشآت قيد الترميم أو البناء حالياً فبلغت ٢٥٥ منشأة، ومن المتوقع أن يدخل عدد جديد من المنشآت المنتجة في المدينة نهاية العام الحالي.

وبيّن أن عدد المقاسم المخصصة في المدينة منذ بداية العام ولغاية الشهر الحالي بلغ ٧١ مقسماً، والتراخيص الإدارية ٨ تراخيص، والبناء ١٠٦ رخص، والمنشآت المباشرة بالبناء ٣٥ منشأة، والتي دخلت في الإنتاج ٤٥ منشأة، ووصل عدد العمال إلى ٢١٧٥ عاملاً، وحجم الاستثمار ٨ مليارات ليرة سورية، على حين بلغ حجم الاستثمار التراكمي للمدينة ٢٣٠ مليار ليرة سورية، وعدد العمال أكثر من ٢٢ ألف عامل.

ولفت عجان إلى أنه تمت المباشرة بأعمال الحفريات للجزء المقرر تنفيذه من مدينة المعارض، وهي الصالة الاستثمارية بمساحة ٦ آلاف متر مربع، والتي تؤمن الترويج الحقيقي لمنتجات المدينة الصناعية وللمنتج المحلي بشكل عام، وبحيث تتضمن صالة استثمارية خاصة بالمنتجين في المدينة الصناعية على مدار العام، كما تم البدء بتنفيذ المرحلة الأولى للبنى التحتية للجزيرة الثالثة – فئة ثانية والتي تؤمن ١٠٧ مقاسم صناعية، موزعة إلى ٣٤ مقسماً للصناعات الهندسية، و٣١ مقسماً للصناعات الدوائية، و٤٢ مقسماً للصناعات الكيميائية.

وبين أنه تمت الموافقة على تخصيص ٤٠٠ مليون ليرة سورية من وزارة الإدارة المحلية والبيئة في إطار استكمال تأمين المدينة الصناعية بحلب، وتلزيم مشروع لتسييج محيط المدينة الصناعية من جهة كفر صغير وبطول نحو ٧ كيلو مترات، كما تم إنجاز١١٣ مشروعاً خدمياً، من ضمنها ٢٠ مشروعاً قيد التنفيذ، وبقيمة إجمالية ٦ مليارات ليرة، إضافة إلى إنجاز كامل مشاريع الخطة الإسعافية لإعادة إعمار المدينة الصناعية لعام ٢٠١٧ المباشر تنفيذها، إضافة إلى مشروعين قيد التنفيذ حالياً بقيمة إجمالية نحو ملياري ليرة سورية والتي أحدثت فرقاً في توصيل الخدمات للمستثمرين.

وأشار عجان إلى أنه تم رفع مقترحات لتطوير العمل بالمدينة، ومنها إعفاء المدينة الصناعية من رسوم ١٠٪ المحسوبة من الكلف الإجمالية لإعادة الدراسات الكهربائية والإشراف الفني التي تقوم بها الشركة العامة لكهرباء محافظة حلب، بناء على طلب المدينة الصناعية وخاصة للأعمال التي تتم إعادة تأهيلها حيث تشكل عبئاً مالياً على المدينة بالنظر لارتفاع التكاليف، ودراسة تخفيض تكاليف الخدمات مياه وكهرباء وصرف صحي وغيرها، وبالتالي وصول الخدمات بكلفة مخفضة عن باقي المناطق الصناعية لجذب الاستثمار الإيجابي من المناطق الصناعية وتوطينها في البيئة الملائمة، وحل مشكلة الصناعات في المناطق الصناعية المجاورة لمناطق السكن ضمن المخطط التنظيمي لمدينة حلب، كما تمت مخاطبة مديرية التربية بحلب لإنشاء ثلاث مدارس في الفئات الثلاث في المدينة الصناعية في البقع الخدمية في خطط مديرية التربية.

نتائج حملة «التموين» لمواجهة الغش والتلاعب في الأسواق

مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: ٨٥ بالمئة من فواتير تجار الجملة صحيحة!!

علي محمود سليمان

صرّح مدير مديرة حماية المستهلك في وزارة «التموين» علي الخطيب لـ«الوطن» بأن الحملة التي أطلقتها الوزارة تحت عنوان «معاً في مواجهة الغش والتلاعب بالأسواق» مؤخراً أنجزت الخطوة الأولى التي وضعت ضمن خطة عملها، والمتمثلة بالتأكد من مدى مطابقة الفواتير المتداولة من قبل تجار الجملة وبائعي المفرق.

وأوضح أن الحملة توجهت إلى مراكز تجار الجملة ومستودعاتهم، لكونهم حلقة الوساطة الأساسية بين المستورد والمنتج وبائعي المفرق، ولكونها المرجع الأساسي في البيانات المتعلقة بحجم توافر المواد وكمياتها وأسعارها، مع تنقلها من حلقة تجارية إلى أخرى، ولكون تاجر الجملة ملزماً بتداول الفواتير مع المستوردين والمنتجين وملزماً أيضاً بمنح الفواتير لبائعي المفرق، ولذلك يعتبر تاجر الجملة هو الحلقة الأساسية في تداول الفواتير بين باقي الحلقات التجاري.

وأوضح أن الوزارة سعت من خلال هذه الحملة للتأكد من دقة الأسعار التي يتم تداولها عبر الفواتير ومدى مطابقتها مع الأسعار التي تعرض للبيع المباشر في الأسواق، إذ يكثر الحديث بين بائعي المفرق بأن تجار الجملة هم من رفعوا أسعار المواد، وهو كبائع مفرق ملزم بالبيع وفق هذه الأسعار وإضافة هامش الربح عليها، وبالمقابل فإن تجار الجملة يؤكدون بأنهم يمنحون فواتير بأسعار نظامية ولم يقوموا برفع الأسعار.

وبين الخطيب أنهم اطلعوا على فواتير تجار الجملة بهدف التأكد إن كانت مطابقة أو مخالفة، وتم تنظيم عدد من الضبوط بحق تجار الجملة المخالفين للفواتير، وقد لمست الوزارة من خلال هذه الجولة بأن فورة الأسعار الأخيرة التي حدثت كانت آنية ولمدة مؤقتة، إذ إن الأسعار بنسبة ٨٥٪ مطابقة للفواتير المتداولة حالياً وهي مستقرة، مع ملاحظة مهمة جداً ولها دور أساسي في استقرار الأسعار، وهي توافر جميع السلع والمواد وبأنواع وأصناف متعددة ومن عدة مصادر، وهذا التنوع يساهم في تحقيق المنافسة بين التجار واستقرار الأسعار وفق سياسية العرض والطلب، وهو عكس ما يجري عند احتكار السلع والتحكم بأسعارها.

وأشار الخطيب إلى أن السلع والمنتجات الموجودة حالياً في الأسواق هي مستوردة أو منتجة محلياً، أما بالنسبة للمواد المجهولة المصدر والمهربة فهي بشكل أساسي لا توجد في مراكز تجار الجملة وفي مستودعاتهم، وإنما يتم تداولها سراً بين الموزع الرئيسي لها وبائع المفرق بشكل مباشر وبكميات قليلة لأن عمليات نقلها وتوزيعها بكميات كبيرة تعتبر مكشوفة وسهلة الضبط.

ولفت إلى أن الحملة على المواد المجهولة المصدر والمهربة والتي بدأت منذ بداية العام لا تزال مستمرة وقد حصدت نتائج جيدة، حيث كان عدد ضبوط المواد المجهولة المصدر في الأشهر الأولى من العام يصل لحوالي العشرين ضبطاً يومياً، على حين حالياً انخفض عددها لقرابة خمسة ضبوط في الأسبوع الواحد، وذلك نتيجة الإجراءات الشديدة والصارمة التي اتخذتها الوزارة من خلال مديرياتها في المحافظات، وكانت تصل إلى إغلاق المحلات بالإضافة إلى الضبط القانوني، مؤكداً أن هذه الحملة مستمرة ولن تتوقف للحد من هذه المواد مجهولة المصدر إلى أقصى حد ممكن.

وأوضح الخطيب أن الحملة على التلاعب بالأسواق سوف تقوم في الخطوة التالية بالتوجه بدوريات استقصائية غير معلنة على بائعي المفرق للتأكد من مطابقة أسعار البيع النهائي مع الفواتير الممنوحة من تجار الجملة، وذلك لضبط الأسعار ومنع الغش والتلاعب في أسواق المحافظات، وعند إجراء هذه الخطوة سيتم تقييمها والانتقال للخطوة التي تليها والتي سيعلن عنها في حينها.